

الجماعة الإسلامية تنفي أي صلة بالتفجير: لا تصح شرعا

وزير الداخلية المصري ينجو من تفجير استهدف موكبه: محاولة اغتيالي لن تشيني عن مواصلة الحرب ضد الإرهاب

القاهرة - وكالات: نجا وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم من هجوم استهدف موكبه أمس أثناء تحركه من امام منزله في مدينة نصر بالقاهرة و اسفر عن إصابة أكثر 25 شخصا من بينهم 10 من رجال الشرطة، كما أفادت مصادر أمنية.

وقالت وزارة الداخلية المصرية في بيان انه في «حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحا انفجرت عبوة ناسفة حال مرور موكب وزير الداخلية بشوارع مصطفى النحاس بمدينة نصر ما اسفر عن وقوع عدد من الإصابات بطاقم الحراسة وبعض المواطنين الذين تصادف تواجدهم بمكان الحادث».

وفي تصريحات للتلفزيون المصري في أول ظهور له عقب نجاته أكد وزير الداخلية محمد إبراهيم انها «محاولة خبيثة» وأنها لن تثنيه عن مواصلة حربه الشرسة ضد قوى الإرهاب التي تحاول العبث

بأمن واستقرار مصر. وأضاف: أنه أكد من قبل توقعه بمثل تلك العمليات الخبيثة في أعقاب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.. مؤكدا أن حرب وزارة الداخلية على الإرهاب لم ولن تتوقف.. وقال: «حتى لو أنا استشهدت هيبجي وزير داخلية تاني ويكمل الحرب على إرهاب الشر لحد ما نأمن البلد». وذكر وزير الداخلية عقب وصوله مباشرة إلى مقر وزارة الداخلية في أعقاب محاولة اغتياله - أن الحادث الإرهابي الغاشم أسفر عن إصابة ضابط من طاقم حراسته باصابات خطيرة وفاتحة أمعاء شرطة من الطاقم أحدهما بترت ساقه اليمنى وكسدت ظف بلغم من



قوات الأمن تعاین مكان الانفجار الذي استهدف وزير الداخلية المصري أمس

من بين الإصابات

إنجليزية بترت

ساقها اليمنى وطفل

بترت ساقه أيضاً

وصومالية أصيبت

بكسور في ساقها

وباقى الحالات

مصابة بجروح

وكدمات



العمر عشر سنوات أصيب بتر مشط قدمه. وتدمير عدد من المحال التجارية في موقع الحادث.

إلى ذلك، كلف النائب العام المصري، مساعده لشؤون المكتب الفني المستشار عادل السعيد بتشكيل فريق رفيع من النيابة العامة للتحقيق في واقعة حدوث انفجار بالقرب من منزل وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم بضاحية مدينة نصر. وقال بيان أصدرته النيابة العامة، إن النائب العام المصري المستشار هشام بركات، أمر كذلك بقيام فريق النيابة باستجواب جميع قاطني العمارات (البنائيات) السكنية قرب منزل وزير الداخلية الذين شاهدوا الواقعة أثناء حدوثها.

كما كلف النائب العام، فريق من خبراء المعمل الجنائي بالانتقال إلى مكان وقوع الحادث لمعاينته وتحديد مرتكبي الحادث. كما تمت مخاطبة وزارة الداخلية لانتداب فريق من خبراء المفرقات بالوزارة لتحديد نوعية القنبلة المستخدمة ومن قام بتصنيعها، وبسرعة الحصول على كاميرات المراقبة التابعة للوزارة والموضوعة في أجزاء متفرقة في عدد من الشوارع والتي من المحتمل أن تكون رصدت تلك الجماعات الإرهابية التي قامت بالواقعة. وحذت النيابة العامة كل من لديه معلومات أو مقاطع مصورة عن الحادث، على تقديمها فوراً إلى سلطات التحقيق القضائية. ونقل موقع المصري اليوم عن

مصدر أمني رفيع المستوى قوله، إن ميكروباصاً مدرعا تمكن من اصطحاب اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية، إلى منزله بعد نجاته من انفجارين متتاليين استهدفا موكبه، أمس، بشوارع مصطفى النحاس بمدينة نصر. من جانبه أعلن نائب رئيس هيئة إسعاف مصر د.أحمد الأنصاري، أمس، أن التفجير أسفر عن إصابة 25 شخصاً بإصابات متنوعة. وقال الأنصاري، في تصريحات للصحافيين، إنه تم نقل 15 مصاباً إلى مستشفى الشرطة، و10 إلى مستشفى التامين الصحي شمال القاهرة. من جانبه، أوضح رئيس هيئة التامين الصحي في مصر د.عبد الرحمن السقا، في

تصريحات مماثلة، أن المصابين العشرة الذين تم نقلهم إلى مستشفى التامين الصحي من بينهم سيدة إنجليزية بترت ساقها اليمنى وطفل بترت ساقه أيضاً، وسيدة صومالية أصيبت بكسور في ساقها، فيما باقى الحالات مصابة بجروح وكدمات جراء الشظايا الناتجة عن الانفجار.

من جانبه نفت الجماعة الإسلامية أي صلة بالحادثة وأكدت الجماعة وحزب البناء والتنمية في بيان لهما أمس إبانتهما لتلك العملية أنها كانت الجهة التي تقف وراءها وأيا كانت مبرراتها: لأن تلك التفجيرات فضلاً عن أنها قد تؤدي إلى إراقة دماء لا يصح شرعاً إراقتها فإنها ستفتح باباً من الصراع الدموي بين أبناء الوطن الواحد قد لا يتغلق قريباً، وهو ما يجب أن تتكاتف جميع الجهود لمنع حدوثه.

وأشارت الجماعة الإسلامية إلى أن الأمر يزداد خطورة إذا كان هذا التفجير يقف وراءه من يريد قطع الطريق أمام أي مصالحة بين أبناء الوطن. وأكدت الجماعة الإسلامية أنها رغم اختلافها وحزبها مع طريقتي الجماعة الإسلامية والتي تؤكد المعارضة السلمية التي على التمسك بها ورفضها لكل أعمال العنف والإرهاب، ودمت الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية إلى القيام بتحقيق لكشف ملامسات الحادث وإعلان الحقيقة للرأي العام.

من جانبه، أوضح رئيس هيئة التامين الصحي في مصر د.عبد الرحمن السقا، في

لقطات

مقتل قائد سيارة استخدمت خلال الهجوم

قال مسؤول أمني كبير لموقع بوابة الأهرام على الإنترنت إن قائد سيارة استخدمت في محاولة لاغتيال وزير الداخلية المصري قتل خلال الهجوم.

وقال اللواء أسامة الصغير مدير أمن القاهرة ان سيارة الوزير المصفاة تعرضت لإطلاق نار كثيف خلال الهجوم.

وأضاف: «قائد السيارة المفضحة لقي مصرعه في الحال وعثر رجال البحث الجنائي على أشلاء لجنحة يفحصها الطب الشرعي في محاولة للتوصل إلى الجاني».

التحالف الوطني لدعم الشرعية يدين

أدان عمرو دراج القيادي بجماعة الإخوان المسلمين أمس محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم. وقال دراج في بيان نيابة عن «التحالف الوطني لدعم الشرعية» الذي تقوده جماعة الإخوان «ناسف للتفجير الذي يزعم أنه استهدف وزير الداخلية والتحالف يدينه بقوة».

الحكومة: سنضرب بيد من حديد

أكدت الحكومة المصرية انها ستضرب الإرهاب بـ «يد من حديد» بعد نجاته وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم من محاولة لاغتياله بعبوة ناسفة. ودان مجلس الوزراء في بيان الحادث الإرهابي والاعتداء الأثم على موكب وزير الداخلية، مؤكداً ان «هذا الحادث الإجرامي لن يثنى الحكومة عن مواجهة الإرهاب بكل قوة وحسم وكذا الضرب بيد من حديد على كل يد تعبت بأمن الوطن، وذلك حتى يعود الاستقرار إلى ربوع مصر».

تماسك أداء البورصة

تماسك أداء البورصة المصرية بعد فشل محاولة اغتيال وزير الداخلية لتشهد مؤشرات السوق تباطأ في اتجاهاتها بين الارتفاع والانخفاض وسط عمليات شراء قوية من المؤسسات وصناديق الاستثمار المحلية وتراجع وثيرة مبيعات الأجانب.

برهامي: لم نسع للسلطة..

وتشكيل لجنة الـ 50 غير متوازن

القاهرة - العربية نت: قال د.ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، أنهم لم يسعوا إلى أخذ جزء من عكسة الحكم أبداً، قائلاً: «مصر لا تؤكل»، وأوضح برهامي، خلال حوار عبر شاشة «العربية الحدث»، أمس الأول، أن تشكيل لجنة الخمسين غير متوازن، وأن المرجعية الإسلامية هي جزء أصيل في الدساتير السابقة، مشيراً إلى أنه كان يتمنى انتخاب مجلس الشعب، ليطلع عليه التعديلات، مبدياً رفضه أن تكون لجنة تعديل الدستور معيبة، ولجنة الخمسين معيبة.

وأكد برهامي أنه غير راض عن كون نسبة 2/2 هي جملة تمثيل التيار الإسلامي بلجنة الخمسين، مشيراً إلى أنه كان يأمل في ألا تقوم لجنة معينة بتعديل الدستور، أو أن يكون الرئيس المؤقت هو المحدد لأعضاء اللجنة.

وأشار نائب رئيس الدعوة السلفية إلى أن حزب النور لم يفرض رأيه، لكنهم يتهمون نادماً بوسائل الإعلام وبعض الشخصيات المخترطة بلجنة تعديل الدستور برغبتهم في ذلك، مستنكراً بث بعض وسائل الإعلام لروح الكراهية بدلا من الحوار.

وأوضح برهامي أن الشعب المصري مصر على لفظة الشريعة الإسلامية بالدستور، مشيراً إلى

لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع». في السياق ذاته، أفاد أحد ممثلي الأزهر في لجنة الدستور بأن «هناك توجهات لتعديل المادة 219 في الدستور السابق الذي استحوذ عليه الإخوان»، وتنص المادة 219 على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها العتيرة في مذاهب أهل السنة والجماعة»، وأضاف ممثل الأزهر أنه «جرى الاتفاق على الإبقاء على المادة الثانية بنصها الحالي، لكن المادة الخاصة بالأزهر تحتاج إلى مراجعة وتعديل، خاصة في عبارة أن يكون شيخ الأزهر مستقلاً ومؤسسة الأزهر

لجنة الخمسين تجتمع الأحد في مقر «الشورى» لاختيار رئيسها و«النور» يتجه لتفويض الأزهر في التعامل مع مادة الشريعة

العربية.نت: أكد قيادي بحزب النور، أكبر الأحزاب السلفية في مصر، أن هناك توجهاً داخل الحزب للاستمرار في لجنة الـ «50» لتعديل دستور عام 2012 المعدل، وتفويض الأزهر الشريف في المواد التي تخص الشريعة بالدراسة الجديدة بصفتها اللجنة الأولى في مصر، فيما أعلنت أحزاب «تحالف دعم الشرعية»، الذي تقوده جماعة الإخوان المسلمين، ترحيبها بأي مبادرة سياسية لحل الأزمة الحالية، شرط أن تحافظ المبادرة على عدم إقصاء أي فصيل إسلامي من المصالحة السياسية، نقلاً عن صحيفة «الشرق الأوسط»، أمس. وقال أحمد الخولي، القيادي بحزب العمل،

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدهت أحزاب التحالف، أمس الأول: «نمد أيدينا لمصالحة وطنية حقيقية لا نقصي أي فصيل سياسي». وتعد هذه التصريحات أول مؤشر على الاستعداد القوي الإسلامي للمشاركة في التحالف تقبل قرار عزل الرئيس السابق محمد مرسي، وإن لم يتضح بعد ما إذا كانت جماعة الإخوان التي تواجه ملاحقات أمنية طالت مرشدتها العام اثنين من نوابه ومئات من قياديينها، على استعداد أيضا لتقبل الأمر الواقع أم لا. ويأتي هذا في وقت قالت فيه مصادر مطلعة إن اللجنة الخمسين لتعديل الدستور سوف تعقد أول اجتماعاتها الأحد المقبل بمقر مجلس الشورى (الغرفة الثانية

للبرلمان)، كجلسة إجرائية لانتخاب الرئيس والوكيلين بحضور الأعضاء الأساسيين وأنه من المقرر أن تستمر أعمال اللجنة 60 يوماً. ومن جانبه، أكد قيادي بحزب النور، النزاع السياسية للدعوة السلفية أن «الاتجاه الغالب داخل الحزب هو الاستمرار في لجنة الخمسين وعدم الانسحاب»، لافتاً إلى أن كل القواعد الشعبية للحزب في جميع محافظات مصر تقف خلف الحزب وتسانده في قرار المشاركة، موضحاً أن الهيئة العليا للحزب تجتمع بصفة دورية خلال الفترة الحالية لمناقشة آلية العمل في المرحلة المقبلة. وكانت قيادات عليا في حزب النور قد هددت

تقرير إخباري

«الإخوان المسلمون في مصر» إلى أين؟!.. سيناريوهات واحتمالات

وتعمد على مدى الإقناع الذي تقدمه للناس، ومدى قدرتها على المرجعة والتوافق مع متغيرات العصر واتجاهها نحو الوطن وليس الخارج، ومدى تحول الأفراد عن تصوراتهم السلبية حول الجماعة التي تكونت عبر الأشهر السابقة، وإيجاد الصور الذهنية النمطية التي لحقت بها كالفشل في الإدارة، والارتداء في أحضان الخارج والاندفاع بهم، والميل الإرهابي، والمراوغة السياسية (عدم المصادقة في القول والفعل).

● الثاني يفترض أن تظل الجماعة على موقفها من عدم المرونة وعدم نيل العنف وعدم المراجعة، وهذا يعني أن جماعة الإخوان المسلمين قد تترجم العمل السياسية، وتلجأ للعنف المسلح. وفي حال حدوث هذا السيناريو، قد تخسر جماعة الإخوان المسلمين ما قامت ببنائه خلال أكثر من 80 عاماً، بل قد يؤدي سلوكها هذا إلى انتهاء مشروع الإسلام السياسي بكل مكوناته، ويدعم هذا السيناريو معسكر الصقور في الإخوان المسلمين الذين يرون أن شرعيتهم «معركة نصر أو شهادة». مثل هذا السيناريو قد يكون متقارباً مع السيناريو الجزائري، التي نتج عنه أكثر من 100 ألف قتيل، وانتهى إلى بقاء الدولة الجزائرية، بينما خرجت التيارات الإسلامية من ملعب السياسة، وبقيت حركات محدودة معتدلة التوجه، ولكن تأثيرها محدود.

● الثالث يفترض أن يشي المستقبل بطول أزمته وطول وإزاء هذه التحديات، يمكن أن يشي المستقبل بطول أزمته وطول صراعها مع الدولة والمجتمع، خصوصاً مع الفصائل المدنية. وفي هذا المسار لا يمكن إخراج الدين من حلبة الصراع، فسبحضر بقوة وتتعد أطرافه (ليس فقط المسيحي الإسلامي، بل الإسلامي أيضاً). في هذا السياق، ربما يعود استخدام لفظ «المحظورة» لوصف الجماعة، وربما يحل محله لفظ «الجماعة الإرهابية». ويعتمد ذلك على درجة التسامح المرونة من جانب النظام السياسي والمجتمع تجاه الجماعة بين اعتماد سياسة «الاحتواء» أو نهج «الاجتثاث».

تعيش جماعة الإخوان المسلمين، بعدما تحولت من القوة صاحبة الشرعية والسلطة إلى جماعة منبوذة، أزمة كبيرة تعد من أشد الأزمات وأصعبها، ويمكن أن تؤدي إلى انهيار كلي أو جزئي لتنظيم الجماعة. يقول البعض أنه لا مستقبل لهذه الجماعة، وأنها دخلت في حال انتحار، وإنما وضعت نهايتها بنفسها. ولكن لا يمكن التغويل كثيراً على أطروحة الانتحار. فالتنظيمات لا تنتحر بسهولة كالأفراد. إلا أن الأزمة في جوهر تعريفها حالة قد لا تؤدي إلى الموت بالضرورة، فمشة مخارج ومسارات أخرى يمكن أن تسير فيها في ضوء تداعياتها والعوامل المؤثرة فيها. ولكن الأكد هو أن الحال بعد الأزمة لن يكون هو نفسه. وبناء عليه فإن الجماعة لن تعود قط كما كانت، حتى وإن تعدت هذه الأزمة.

في هذا الإطار، يمكن طرح مسارات سيناريوهات أساسية لمستقبل الجماعة في ضوء ما يمكن أن تتفاعل به متغيرات الأزمة الحالية: ● الأول هو المتفائل الذي يفترض أن تترجع الجماعة عن موقفها الرافض والعنيف، خصوصاً بعد تراجع الأطراف الداعمة للعنف، سواء من بعض قادة جماعة الإخوان المسلمين أو من التيار السلفي الجهادي في سيناء، وتبدي مرونة في المشاركة والاندماج، لأن استمرارهم في ممارسة العنف يهدد بقاء المشروع الإسلامي كله، وبالتالي فإن العودة للحوار السياسي ضرورة ومصلحة دينية في الوقت ذاته. ومن المتوقع، إذا تم انتحاح هذا السيناريو، أن يتم تطبيقه سريعاً، خاصة في ظل مبدأ السمع والطاعة في الجماعة، علاوة على أن هذا السيناريو قد يلقي دعماً من قيادات إسلامية إسلامي مثل راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية، والذي حث على التصالح حتى لا تضعم الفرصة.

وفي مثل هذه الحالة سيستمر التنظيم بكل مكوناته (الجماعة كمنظمة أهلية والحزب كمنظمة سياسية). لكن هذه الاستراتيجية لن ترجع الجماعة إلى سابق عهدها، فذلك سيستغرق وقتاً طويلاً

● الثالث يرتبط بإمكانية أن تتعرض الجماعة لازمة تفكك داخلي أو انقسام، حيث يفترض هذا المسار أن تؤدي الأزمة إلى بروز الانقسامات الثانوية داخل الجماعة وتحولها إلى انقسامات جوهرية. كان يثور الشباب على التيار القطبي (نسبة إلى سيد قطب) المتطرف الذي يسيطر على الجيل المهيم في الجماعة الآن، أو أن يذهب البعض من أعضاء الجماعة العاديين إلى مراجعة مصالح حياتهم المهتدة وما تعرضوا إليه من ضغط وخسارة، أو قد يظهر قائد جديد يفكر مختلف ينشق عن الجماعة. وتعمل تداعيات هذا المسار على تكاثر التيارات الإسلامية، وتكاثر التفسيرات والفتاوى، فتتعدد القوى الإسلامية وربما تدخل في صراعات داخلية بحيث يفصي بعضها بعضاً.

الجماعة باتت شبه منقسمة على ذاتها، فهناك تيار إصلاحى يسعى إلى تصحيح مسار الجماعة عبر الإقرار بالأخطاء التي وقعت فيها ويرى هذا التيار ضرورة الانزواء عن المشهد السياسي لفترة حتى تظهر قيادات جديدة تستطيع قيادة الإخوان. وتعتبر أن القبض على المرشد العام محمد بديع انتهاء لصحة التيار القطبي داخل جماعة الإخوان المسلمين، وسيصبح مستقبل الجماعة في يد التيار الإصلاحى الجديد، بعد أن فشل التيار القطبي في مهمته. بمعنى أن التيار الإصلاحى داخل جماعة الإخوان المسلمين، وهو الجيل الثالث للجماعة، هو الذي سيتولى قيادة الجماعة خلال الفترة المقبلة، وسيكون بمقدور الإصلاحيين فرض رؤيتهم رويداً رويداً، لاسيما أن معظم القطبيين ملاحقون قضائياً، وعندما تهدأ عاصفة إزاحة الإخوان عن الحكم، ستتكشف حقائق جديدة أمام القواعد تجعلها أكثر مرونة نحو الإصلاح.

هذا التيار هدفه الدفاع عن الأفكار الوسطية للإسلام وإدانة الأفكار المتشددة، وإصلاح المفاهيم الخاطئة التي لحقت بالإسلام، وأن الوطنية من الشريعة، ولا يوجد ما يطلق عليه السمع والطاعة، كما أن فكرة الخلافة ليست من العقائد الإسلامية إنما الوحدة، وأن

المسيحيين شركاء في الوطن من دون تمييز. والتيار الجديد لا يهدف إلى مجابهة الإخوان ولن يكون له دور سياسي، وإنما يقف دوره عند حد التنوير. لكن يبدو أن تلك المساعي ستحتاج سنوات لإنجاحها، لاسيما في ظل سيطرة رموز التيار «القطبي» على مقاليد الأمور في الجماعة منذ فترة، إذ ثمة صعوبة في محاولات التيار الإصلاحى تحقيق مراجعات فكرية في التوقيت الحالي، لأن خطاب المظلومية والاضطهاد الذي باتت الجماعة تعتمده أقوى من الاعتراف بالخطأ، وما يجري الآن داخل الإخوان مجرد إرهابات لتصحيح المسار، لاسيما أن التيار القطبي تمكن من فرض سيطرة شبه كاملة على مقاليد الأمور، وكانت لديه قدرة على استيعاب العناصر الإصلاحية.

● الرابع يفترض تزايد محاصرة الجماعة وعدم التسامح مع العنف الذي تبديه، وتزايد تعنت موقفها وتصليبه، وهنا تظهر الإمكانية للدخول في العمل السري الذي يتخذ من العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافه. ويشي هذا المسار بمخاطر عدة، منها إمكانية الانسحاب إلى الأطراف وإلى الصحراء وعبر الحدود، والتعاون مع القوى المعادية في الخارج والعمل في شكل دائم على إرهاب الدولة.

● الخامس: إعادة تجربة «أربكان - أردوغان»، وهي التي استطاع فيها رجب طيب أردوغان أن يتجاوز مازق دخول أربكان للسجن ليعيد بناء الحركة الإسلامية في تركيا مرة أخرى، ويصل إلى سدة السلطة في تركيا. ويستلزم هذا السيناريو سرعة تجاوز هذا الإحساس بالهزيمة، وتقليب المنطق على العاطفة، ومثل الإخوانيين يتطلب تحقيق المرجعة الداخلية السريعة للإخوان، أي أن الجماعة تقوم على الفور بتنقيح واستبدال قيادات جديدة شبابية منفتحة على العصر بقياداتها السابقة، مع فتح مسار جديد داخل الجماعة يتضمن التوجه للدعوة أولاً، وأن يكون جزءاً سياسياً منه.